شغب السجون في الأردن: دراسة اجتماعيّة تحليليّة

حسن سلامة العوران*

ملخّص

هدفت الدّراسة إلى معرفة التفسير النظري لحوادث الشغب التي حدثت في بعض مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنيّة خلال الأعوام 2007 و 2008، ومن أجل الإجابة عن ذلك، تمّ اختيار مصدرين للمعلومات، وهما: تقريريّ جماعة حقوق الإنسان للأعوام المذكورة، وكذلك تقرير مديرية الأمن العام حول ذلك.

استعرضت الدّراسة التفسيرات النظريّة الآتية لتفسير الشغب، وهي: نظرية الصّراع، وفراغ القوّة، والحرمان، والقنبلة الموقوتة، والدولة المركزيّة، والتوازن، وأخيراً الضبط الإداري.

وقد دلّت نتائج الدّراسة على أنّ جماعات حقوق الإنسان تُؤمن بنظرية الحرمان في تفسير حوادث الشغب، في حين جاء تفسير مديرية الأمن العام منسجماً مع أسبابه، من حيث إنّ حوادث الشغب جاءت نتيجة لعمليات العزل، والتصنيف، وأخيراً قدّمت الدّراسة بعض الاستراتيجيّات للوقاية من الشغب في المستقبل.

الكلمات الدّالة: الشغب، الإصلاح، التأهيل.

* قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة.

تاريخ تقديم البحث: 2009/3/23. تاريخ قبول البحث: 2009/5/31.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010.

Riot's Incidents in Some Jordanian Correction and Rehabilitation Centers

Hassan S. Al-Oran

Abstract

This study aimed at identifying the theoretical explanation of riots' incidents that took place in some Jordanian correction and rehabilitation centers during the years of 2007 and 2008.

In order to do that, two sources of information were employed: Human Rights Reports in these two tears and the Police Department Report.

Some theories were displayed to explain riots: these include theories of conflict, power vacuum, deprivation time bomb, state-centered, balance and administrative control.

The study results revealed that Human Rights groups believed in the deprivation theory to explain riots' incidents, while the General Security Department believed that the riots incidents happened as a result of classification and isolation processes. finally, the study presented some strategies to prevent riots in the future.

Keywords: Riots, Correction, rehabilitation.

مقدّمة

تُعدُّ العقوبة السالبة للحريّة الرد الأكثر استخداماً في العالم لمعاقبة الجاني، إلاّ أنّ رد الفعل هذا قد تباين تاريخيّاً من مجتمعٍ إلى آخر نتيجة لعوامل عديدة، منها الأيديولوجيا، والعوامل الاقتصاديّة، والسياسيّة، والثقافيّة. وهكذا نجد أنّ السياسات العقابيّة تجاه المذنبين قد اختلفت، إلاّ أنّها في الواقع لم تخرج عن كونها ردّاً يهدف إلى حماية المجتمع والفرد المذنب معاً. ففي العصور القديمة كانت الفلسفة العقابيّة قائمة على الانتقام، ولم يكن هنالك سجونٌ بالمعنى المتعارف عليه اليوم، فقد كان يُحجز الشخص لحين موعد الانتقام، وفي العصور الوسطى، وبسبب تأثير الفكر الديني كانت عقوبة السجن تهدف إلى تطهير النفس البشريّة من الذنوب، فسادت عقوبات الجلد بالسّياط، وجرّ المذنب نحو النار حتى يحترق في فرنسا (عبد المنعم، 2003: 412).

أمّا في العصور الحديثة، وفي ظل تطوُّر الرأسماليّة والتجارة وحاجتها لوجود جيش من العمّال، فإنّ أهداف السياسة العقابيّة قد تغيَّرت، فالباحث روثمان (Rothman, 1971) في مؤلّفه الموسوم بـ "اكتشاف الملجأ" يتحدَّث عن مجمّعات التوبة في حقبة جاكسون في أمريكا، وكذلك الحال بالنسبة لفوكو

(Foucault, 1977) في مؤلّفه "الطاعة والعقاب"، وحذا اجنتاف (Ignatieff, 1978) في مؤلّفه "المعيار العادل للإثم" حذو الباحثين السابقين، ويمكن إضافة ميلوسي وبافاريني (Melossi & Pavarini, 1981) في مؤلّفهما "المصنع والسجن"، حيث أسهب العلماء السابقون في الحديث عن تطوُّر السجون المعقَّد كأحد مؤسّسات الضبط الاجتماعي المعقَّد في زمن الثورة الصناعيّة والتحضُّر في أوروبا وأمريكا. وقد عزا الباحثان الأخيران تطوُّر السجون إلى الاقتصاد والأيديولوجيا، وهنالك إجماع بين الباحثين المشار إليهم جميعهم أنّ العامل الرئيس في تطوُّر السجون هو ظهور الرأسماليّة، وبعض المذاهب الفكريّة مثل: مذهب المنفعة، وكذلك حركات الإصلاح الديني، مثل: الكالفنية.

إنّ السياسات العقابيّة في زمن الثورة الصناعيّة انتقلت من تطبيق العقوبات السالبة للحريّة ضد الأجسام إلى عقوبات إصلاحيّة ضد العقل والروح. لقد تغيَّرت وظيفة السجون من سلب حرية الأشخاص والتحفُّظ عليهم في أماكن مغلقة إلى محاولة إصلاحهم وتأهيلهم وإعادة دمجهم كأعضاء منتجين في مجتمعاتهم. لقد رأى أفلاطون وسقراط أنّ هنالك وظيفتين للسجن هما: (1) أنّ العقوبة تجعل من السجين شخصاً أفضل؛ لأنّه تعلم درسه بناءً على خبرة السجن، و (2) وعندما يرى الآخرون أنّ المذنب (السجين) قد عانى بسبب جريمة يخافون من العقوبة؛ أي ما يسمّى الردع الخاص في الوظيفة الأولى، والردع العام في الوظيفة الثانية. وقد تحدَّث أفلاطون عن ثلاثة نماذج للسجن تعتمد على مدى إمكانيّة إصلاح السجين، وهي: (1) الأبنية العامة القريبة من الأسواق، التي تأوي المجرمين العاديين، التي تقل عقوبتهم عن عامين، (2) ومرتكبي الأفعال الشريرة الناتجة عن الغباء والجهل، ويجب أن لا تقل عقوبتهم عن خمس سنوات، أو أقلّ؛ لأنّهم خطرون، والإصلاح من خلال التعليم هو الهدف الأساس هنا، (3) أمّا المذنب غير القابل للإصلاح فيجب أن تكون عقوبته مدى الحياة، وتمنع زيارته ويقوم بإطعامه العبيد وكذلك حراسته (Peters, 1998, p. 8).

لقد اختلف الفقهاء والباحثون في السجون والجرائم حول بداية مرحلة الإصلاح، حيث يرى فوكو (Foucault, 1977)، وكوهين (Cohen, 1983) أنّ السياسة العقابيّة منذ نهايات القرن الثامن عشر وحتى الوقت الراهن ما هي إلاّ نمط معقَّد للضبط والسيطرة على السجناء الذين تحوّلوا إلى مجرَّد أرقام في مؤسسات ضبط شموليّة. في حين يرى بن (Bean, 1976) أنّ التأهيل بدأ في الحرب العالميّة الثانية، ويخالف ذلك كل من روثمان (Rothman, 1980)، وجارلند (Garland, 1985).

إنّ مطلع القرن الماضي شهد عملية التحوّل في النظرة إلى المجرم من الإصلاح إلى التأهيل، والجدير بالذكر هنا، أنّ الإصلاح يعني بشكلٍ عام مرور السجين بخبرة السجن imprisonment، في حين أنّ التأهيل لا يعني ذلك. فقد تكون عقوبته الغرامة، أو وقف التنفيذ إلى غير ذلك من البدائل. لقد استندت فكرة التأهيل إلى مجموعة من القيم، مثل: الفرديّة، والحتميّة، والمرضيّة، والدولة القوية القادرة إلى التدخُّل في

الأفراد غير القادرين، وإنقاذهم من الحرمان والانحراف، وقد انبثقت هذه القيم عن تطوُّر بعض فروع المعرفة، مثل: الفسيولوجيا، وعلم الاجتماع، وعلم النفس. وقد استحدثت هذه العلوم منطق السبب والنتيجة؛ أي الأنموذج الفكري الوضعي، وقد استفاد علم الجريمة وعلم العقاب من هذا المنهج، الذي أدَّى بدوره إلى أجندة ابتكاريّة عقابيّة، لكنَّه لم يدم طويلاً حتى ظهرت ما تسمَّى الوضعية غير السببيّة (عوامل نفسيّة واجتماعيّة بيئيّة وثقافيّة) (Rothman, 1980).

أمَّا عن تطوُّر المؤسسات العقابيّة في الأردن، فيمكن القول: إنَّها مرَّت بمجموعة من المراحل، وذلك تبعاً لتطوُّر الدولة الأردنيّة الحديثة. ففي المرحلة الأولى، التي تمتدّ من قيام الدولة الأردنيّة في عشرينيّات القرن الماضي، وحتى مطلع السبعينيّات، حيث تميَّزت هذه الفترة بعدم وجود سجون بالمعنى المتعارف عليه اليوم، ولم تكن هنالك رعاية صحيّة، أو تعليميّة، أو اجتماعيّة، وفي هذه المرحلة كان هنالك سجن في وسط مدينة عمَّان، وهو عبارة عن ثكنة من الزينكو والجير القديم، وفي عام 1933 تمَّ بناء سجن المحطّة في عمَّان، أمَّا باقي المحافظات فكانت سجونها موروثة من الحقبة العثمانيّة.

ويُعدُّ قانون رقم (1953/23) أول قانون للسجون الأردنيّة، حيث ربطت السجون مباشرة بوزير الدفاع، وقد ألغي هذا القانون عندما ظهر قانون رقم (2004/9)، وعندما صدر قانون الأمن العام رقم (1965/38) ربطت السجون بمديريّة الأمن العام. أمَّا المرحلة الثانية، فقد بدأت في عام 1972، عندما بدأ الأردن يطبّق جزئياً قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين التي أقرَّتها الأمم المتحدة سنة 1955، حيث بدأت الأردن بإيقاف الأشغال الشّاقة، وإدخال الخدمات الاجتماعيّة، وبرامج محو الأمية، والتدريب المهني، حيث تمَّ عقد دورات تدريبيّة وتعليميّة للنزلاء (العمرات، 1998، ص159). أمَّا المرحلة الثالثة، فقد بدأت في مطلع عام 1986، حيث أصبحت تُعرف السجون بمراكز الإصلاح والتأهيل، والسجين بالنزيل. وتمَّ تبنِّي سياسة الإصلاح والتأهيل، وتوالت التعديلات على قوانين مراكز الإصلاح والتأهيل، ومنها: قانون رقم (2001/40)، الذي تحدَّثت مواده الخامسة، والسادسة، السابعة، والثامنة، والتاسعة العاشرة عن التصنيف والتسكين والشروط الصحية والنظافة والملابس والفراش والطعام والماء والحقوق (كالتعليم والتدريب المهني / على التوالي)، وكذلك صدر قانون مراكز الإصلاح التأهيل رقم (2004/9)، وذلك تلافياً لسلبيّات العقوبة السالبة للحرية.

مشكلة الدراسة

لقد أدرك العالم قاطبة أنَّ العقوبة السالبة للحريّة لا تكفي وحدها لردع المجرمين ولا لتعديل سلوكهم، حيث بلغت نسبة العود إلى الجريمة في الأردن خلال عام 2008 (65%)، وفي ذلك يقول توكنز (Tulkens, 1988, p. 8)، أنَّ السجن كوسيلة انتقام فشل، وكوسيلة ردع مجد فشل، وكحامٍ للمجتمع لم يكن فعَّالاً، وكمطوِّر للفرد فشل، وكوسيلة علاج فشل، وكعامل إعادة اندماج اجتماعي لم يعطِ سوى نتائج

ضئيلة. ويفسّر أسباب هذا الفشل بثلاثة عوامل: أولها: أنّ الآمال التي عُقدت على السجن لم تكن واقعيّة، وثانياً: تناقض في الأهداف، فهي من جهة تحافظ على النظام، ومن جهة أخرى تريد تطـور الشخـصيّة الإنسانية، وأخيراً الأموال الضئيلة، والإمكانيات البشريّة والتجهيزات الفنيّة والأبنية غير المناسبة. لقد بلغ في الأردن عدد السجناء عام 2001 (5600) نزيل، وارتفع إلى نحو: (7250) نزيل عام 2008 (مركز حقوق الإنسان، 2008).

لقد أشار تقرير حقوق الإنسان الخامس حول أوضاع مراكز الإصلاح والتأهيـل وأمـاكن التوقيـف المؤقّت لعام 2007 إلى وجود العديد من السلبيّات في تلك المراكز، ومنها: سوء المعاملة، وقلّة النظافة، والطعام، والازدحام؛ ممّا أدى إلى ما يسمّى شغب السجون، والإضراب عن الطعـام، وعـدم اسـتقبال الزوّار، وارتفاع عدد الموقوفين قضائيّاً وإداريّاً، إضافة إلى بعض الشكاوي المتعلقة بالزيارات والمكالمات الهاتفيّة؛ ممّا أدّى إلى اندلاع أعمال شغب في كل من مركز إصلاح وتأهيل سواقة بتاريخ 2007/8/26، وأحداث سجن بيرين بتاريخ 2007/3/10، وغير ذلك، وحدوث 867 إضراباً في العام نفسه.

إنّ الشغب في مراكز الإصلاح والتأهيل مُكلف مادياً وبشريّاً للمراكز، وكذلك النزلاء، وتسعى هـذه الدراسة إلى تفسير ما حدث في ضوء النظريات الاجتماعيّة، وبصيغة أخرى، هل هنالك تفـسير نظـريّ لشغب السجون في الأردن؟ وهل ما هو موجود من نظريات في هذا المجال قادر على إعطـاء تفـسيراً نظريّاً معقولاً؟ وما الاستراتيجيّات القادرة على الحدّ من هذه الظاهرة؟

أهميّة الدراسة وتساؤلاتها

تستمدّ هذه الدراسة أهميتها في كونها الدراسة الأولى في حدود علم الباحث التي تحاول أن تقدّم تفسيراً نظريّاً لأحداث الشغب التي وقعت في بعض مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنيّة، فهي بالتالي تؤسّس لقاعدة نظريّة تفسيريّة قد تكون حافزاً للباحثين في إجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال.

وهناك أهميّة أخرى، تتمثّل في محاولة إلقاء الضوء على هذه المشكلة الاجتماعية التي بدأت الدولـة الأردنية بإدخال تغيُّرات جوهريّة على وضع مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنيّة، وذلك بناءً على وجهات النظر المتباينة حول أسبابها؛ أي الجهات الرسمية وغير الرسمية من أجل الوقوف على أسباب المـشكلة بشكل كلّي.

تساؤلات الدراسة

1. ما أسباب حدوث الشغب في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية من وجهة نظر جهاز الأمن العام؟
2. ما أسباب حدوث الشغب في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية من وجهة نظر جماعات حقوق الإنسان؟
3. ما هي التفسيرات النظرية المناسبة لحوادث الشغب في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟

تُعدُّ السجون مجتمعات مصغَّرة ذات نظام سلطوي هرمي، حيث يسود فيها شكلان، أو نوعان من التنظيم الاجتماعي، فهنالك بناء تنظيمي اجتماعي غير رسمي من النزلاء، وبناءٌ تنظيمي رسمي، حيث يتَّصف البناء الأول بمجموعة من الصفات حسب تعبير سايكس (Sykes, 1958) "آلام عقوبة الحبس"، حيث يرى سايكس أنَّ هنالك نظاماً قيمياً واحداً يسيطر على النسيج الاجتماعي في السجن، فهنالك ثقافة النزلاء، وثقافة العاملين، وكل منهما مرآة للآخر، ودون وجود أيّ نقاط مشتركة بينهما، فالنزلاء يبحثون عن الامتيازات والخدمات، وقد يستخدمون طرقاً غير مشروعة في الحصول على ذلك، في حين يحاول العاملون في السجن حفظ الأمن والنظام، وتطبيق اللوائح المعمول بها.

الإطار النظري والدراسات السابقة

لقد طوَّر الباحثون مجموعة من النظريات لتفسير شغب السجون، ولكن قبل الحديث عن النظريات، لا بُدَّ من الحديث عن تعريف الشغب، وتمييزه عن الاضطرابات الأخرى. ومن أوائل الدراسات حول هذا المفهوم، تلك الدراسة التي أجراها قسم الإصلاح في ولاية جنوب كارولينا لأعمال الشغب جميعها التي وقعت في السجون الأمريكية بين الأعوام 1900-1971، وقد توصَّل القسم إلى التعريف التالي: "حادث يشمل 15 شخصاً أو أكثر، وتنتج عنه أضرار بالملكيّة، أو أضراراً وأذىً للأفراد"، وقد توصَّلت الدراسة إلى نوع من الاتِّفاق المنطقي عند مقارنة الإحصاءات من حيث عدد النزلاء، ووقت الشغب، والأسباب، والأضرار بالملكية، والأفعال التي أوقفت أعمال الشغب (Cateo & Harvey, 1986). وفي عام 1998، وضعت رابطة الإصلاح الأمريكية ثلاث مجموعة للعنف والاضطرابات التي يمكن أن تحدث داخل مراكز الإصلاح، وهي: (1) الحادث Accident، و(2) الاضطرابات Disturbance، و(3) الشغب Riot. وكما هو ملحوظ من هذا التقسيم الثلاثي، إنَّه يتدرَّج من الأقل خطورة إلى متوسط الخطورة، وأخيراً الأكثر خطورة من حيث الأضرار، والزمن، وعدد النزلاء والتكرار، والحجم الكبير (Useem and Goldsone, 2002).

من النظريات المعروفة في تفسير شغب السجون، تلك النظريّة المسمّاة نظرية الصراع (Conflict Theory)، التي وضعها سمث، حيث يرى أنّ أسباب الشغب يمكن تفسيرها بناءً على وجود أمور لم يتم حلّها بين النزلاء من جهة، والعاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل، مثل: تحسين نوعية الطعام، أو فترة التشميس، أو المكالمات الهاتفيّة، أو سوء المعاملة (Braswell, Montgomry and Lombardo, 1994) من جهة ثانية. أمّا النظرية الثانية، فهي نظرية فراغ القوة (Power Vacuum) للباحثين (Braswell, et al, 1994)، وهذه النظرية تربط بين شغب السجون والتغيرات المفاجئة من أجل خلق بناء اجتماعي جديد، فالاعتقاد النظري هنا يقوم على أنّ إعادة التنظيم يصيب شبكة آليات الضبط الرسمي بالاضطراب، وقد يؤدّي ذلك إلى انقسامات داخل المؤسسات الإصلاحيّة، بل انقسامات في علاقات القوة داخل النظام.

أمّا النظريّة الثالثة، فهي نظرية الحرمان (Deprivation Theory)، وهي من أكثر النظريات استخداماً في تفسير شغب السجون، وهي باختصار ترى أنّ شغب السجون والاضطرابات والحوادث ما هي إلاّ ردّ فعل طبيعي على الظروف المعيشيّة السيئة، وغير المقبولة من قِبَل النزلاء (Useem & Goldston, 2002). وهنا تجدر الإشارة إلى ما ذكره سايكس (Sykes, 1958) عن آلام السجن الكثيرة البيولوجية، مثل: الاعتداءات الجنسية والاغتصاب؛ والاقتصاديّة المتمثّلة بالحرمان من العمل، والاجتماعية بالحرمان من الزيارات، والأمثلة على ذلك كثيرة، مثل: فرض عادات معينة، مثل: الاستيقاظ، والنوم حسب ساعات محدّدة، والحرمان من العلاقات الاجتماعية السويّة مع الأسرة والأصدقاء؛ والثقافيّة، مثل: تكيُّف السجين مع عادات وتقاليد لا يرغب فيها كنوع من التكيّف الاجتماعي، كما ترى ثقافة السجن (Clemmer, 1958).

والنظرية الرابعة، هي نظرية القنبلة الموقوتة (Time Bomb Theory) للعالم فوكس (Fox, 1972)، التي وضعها في خمس مراحل، حيث تحدث المراحل الأربعة الأولى منها خلال فترة الشغب، أمّا المرحلة الخامسة فتعقب حالة الشغب مباشرة، وهي كما يلي:

1- حدوث شغب غير مباشر بين النزلاء، ويضرب مثالٌ على ذلك ما حدث في أحد سجون كارولينا الجنوبية (سجن كيلاكلاند)، حيث قام أحد النزلاء بالاستيلاء على مفاتيح الزنزانات، واستطاع إطلاق سراح أكثر من 700 نزيل، وتمّ أخذ رهائن من مأموري السجن، وتمّ إضرام النار في بعض مرافق السجن (Cats, 1986). ومثال آخر على نظرية القنبلة الموقوتة، هو ما حدث في سجن (بولك) في الولاية نفسها وفي عيد رأس السنة، حيث كانت الإضاءة سيئة والإشراف ضعيفاً، وقد جُرِحَ في هذا الشغب ثلاثة من مأموري السجن، نحو: 80 نزيلاً، وقد استمرّ الشغب ثمانية أيام حتى جاء فريق الطوارئ، وأنهى الشغب مستخدماً القوة في ذلك. وقد أشار فوكس أنّ السجون قنابل موقوتة بحاجة

إلى شرارة ليحدث الشغب، ويؤيّد ذلك من خلال الحديث عن شغب أحد السجون في ولاية الينوي، الذي اندلع بسبب شجار بين نزيلين، والنتيجة جرح أحد عشر نزيلاً، وعشرة مأمورين، بالإضافة إلى الأضرار المادية التي لحقت بالسجن (Crews, et at, 1996). ومثال آخر على النظرية نفسها، ما حدث في مركز إصلاح الخليج الأخضر سنة 1971 في (وسكاونسون)، عندما سرت شائعة بين النزلاء تدور حول ضرب الشرطة للنزلاء، واشترك في أحداث الشغب أكثر من 200 نزيل، وانتهى الشغب بعد نصف ساعة، وكانت النتيجة جرحى من الطرفين، وأضرار مادية هائلة في السجن (Useem & Goldstone, 2002).

2- أمّا المرحلة الثانية لنظرية فوكس، فتتمثّل بظهور قادة للنزلاء، الذين يحدّدون طبيعة العمل خلال فترة الشغب، ويضرب مثال على ذلك ما حدث في أحد سجون ولاية يوتا (جنسون) عندما بدأ خمسة نزلاء بالشغب تبعهم عشرة آخرون، وقد استمرّ الشغب خمس ساعات، وكانت نتيجة الأضرار أكثر من خمسين ألف دولار. ومثال آخر على هذه المرحلة، ما حدث في سجن (كوكاشغل) في ولاية أوهايو سنة 1993، وقد توفي تسعة نزلاء عندما حرّض أربعة من قادة العصابات على الشغب، وأحد ضباط الشرطة، وتمّ احتجاز اثنى عشر ضابطاً، وكانت الخسائر المادية، نحو: (26) مليون دولار، وانتهى الشغب عن طريق المفاوضات، وكان سبب الشغب كما ذكر النزلاء هو الطلب من النزلاء إجراء أحد الفحوصات الجلدية لأحد النزلاء، ومن المعروف أنّ قادة النزلاء (الشاويش) يتمتّعون بسلطات واسعة في المهجع، وبمكانة مميزة بين النزلاء، وقد تميل بعض مراكز الإصلاح في استخدامهم لحل المشاكل، وإعطائهم بعض الامتيازات. لكنّ المشكلة قد تكون في تركهم يديرون المركز، وهذا من شأنه أن يؤدّي إلى خلق المشاكل والاضطرابات.

3- المرحلة الثالثة، فهي مرحلة التفاعل بين النزلاء ومسؤولي المركز الإصلاحي، وقد يشمل التفاعل إظهار القوة في أثناء المفاوضات، ومن الأمثلة التي يوردها كروز وزملاؤه (Crews, et at, 1996) ما حدث في أحد سجون (أتلانتا)، عندما قام النزلاء الكوبيون بالشغب بسبب عقد اتفاقية يعودون بموجبها إلى كوبا، وقد استمرّ الشغب أحد عشر يوماً. إلاّ أنّ الشغب الفعلي حدث في اليوم الأول فقط، أمّا بقية الأيام، فكانت عبارة عن مفاوضات بين سلطات السجن والنزلاء، وتمّ الاتفاق بين الطرفين على دراسة كل حالة على حدة. ومثال آخر من أحد سجون ولاية فلوريدا الأمريكية، عندما أطلق حرّاس السجن النار على أحد النزلاء الذي حاول الفرار، وهنا اختارت سلطات السجن القوة بدلاً من المفاوضات لإنهاء حالة الشغب (Useem & Goldstone, 2002).

4- المرحلة الرابعة لنظرية فوكس، تتمثّل في استسلام السجناء من خلال مفاوضات القوة، ويضرب مثال على ذلك ما حدث في أحد سجون ولاية (كونتكيت) سنة 1986، عندما قام واحد وأربعون نزيلاً بالشغب؛ بسبب عدم وجود الغذاء في السجن، واستمر الشغب ثلاث ساعات، وقامت وحدة مكافحة الشغب بالتدخُّل وأنهت الوضع بالقوة مستخدمة الغاز والذخيرة المطاطيّة. ومثال آخر على هذه المرحلة، ما حدث في سجن (لورتن) في ولاية فرجينيا الأمريكية، الذي شارك فيه زهاء 263 نزيلاً، إلاّ أنهم استسلموا بعد ساعة واحدة فقط، عندما شاهدوا الشرطة مسلّحين بالغاز المسيل للدموع والأسلحة الأخرى، وكان سبب الشغب هو توقيف النزلاء عن العمل.

5- وأخيراً، المرحلة الخامسة، أو مرحلة التحقيق والمحاكمة والتغييرات الإدارية، وعادةً ما تقوم الحكومة بضخ الأموال؛ لإصلاح الأضرار، ومحاسبة مثيري الشغب، وإجراء التنقلات بين النزلاء، وقد تُطال التنقلات العاملين في السجن نفسه، كما سوف نلاحظ في هذا البحث .(Useem & Goldstone, 2002)

النظرية الرئيسة الخامسة لتفسير شغب السجون، فهي للعالمين يوسيم وغولدستون (Useem & Goldstone, 2002)، وهي نظرية مركزية الدولة (A State- Centred Theory)، حيث رفضت التفسيرات البنائية لشغب السجون واضطراباتها، التي ترى أنّ شغب السجون مسألة حتميّة لا يمكن تجنُّبها نظراً للظروف السيئة التي يعيشها السجناء، وكذلك رفضت التفسيرات القائلة بأنّ شغب السجون هو نتيجة لخصائص النزلاء الديمغرافية والاجتماعية، وردود أفعالهم نحو الأعمال التي يقوم بها مسؤولو مراكز الإصلاح والتأهيل.

اعتمدت نظرية مركزية الدولة على نظريات الثورة، حيث تقترح هذه النظرية وهي نظرية للنظام الاجتماعي (Theory of Social Order)، أنّ الضغوط الخارجيّة والداخليّة؛ أي من خارج مراكز الإصلاح والتأهيل، وكذلك من داخل المراكز من قبل النزلاء والعاملين تتضافر مع بعضها لخلق نوع من فشل السجون واضطرابات وشغب وأحداث معيّنة، وبذلك نجد أنّ يوسيم وغولدستون يقترحان إعادة النظر بالنظرية البنائية. كما تحدّث عنها سكوكوبل (Skocpol, 1994)، حيث يرى سكوكوبل بأنّ أعمال الشغب والثورات بشكلٍ عام لا تُصنع وإنّما تظهر، فمثيرو الاضطرابات أو الثورات لا يختارون ذلك السلوك بناءً على ظروف بنائية محدّدة، والنقطة الثانية أنّ قادة الشغب أو الثورات لا يستطيعون القيام بأي فعل لمنع تلك الاضطرابات؛ بسبب الشروط البنائية المؤثّرة في حياة أولئك الموجودين في المؤسسات الإصلاحيّة.

ترى نظرية مركزية الدولة أنّ هنالك خمسة عوامل تؤدّي إلى الثورات والاضطرابات، وهي:

1- الضغوط الخارجيّة على إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل.

2- الضغوط الداخليّة على إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل من العاملين في تلك المراكز.

3- الضغوط الداخليّة على إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل من النزلاء.

4- الأيديولوجيا التي من شأنها توحيد النزلاء من أجل تسويغ أفعالهم (الجماعات المتطرّفة مثلاً).

5- الأعمال غير الفاعلة من قبل مراكز الإصلاح والتأهيل والتي عادةً ما تكون ضعيفة، وكذلك الظلم وسوء المعاملة (Goldstone, 2001).

بناءً على ما سبق نجد أنّ العوامل التي تؤدّي إلى شغب السجون كما ترى هذه النظرية، فالضغوط الخارجيّة على جهاز الأمن العام ومن إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل على العاملين في تلك المراكز كثيرة، ومنها: المالية والإدارية، وزيادة في أعداد النزلاء والموقوفين دون أن يكون هنالك دعم مالي، أو أماكن كافية للنزلاء أو حتى أغطية وطعام، وأيضاً ترى النظرية وجود ضغوط داخلية بين العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل، فقد تؤدّي السياسات الإصلاحيّة الجديدة من المراكز معارضة من العاملين في السجون، وقد يرتكب بعضهم أخطاء يعاقبون عليها.

ومن المعروف أنّ عمليات الإصلاح والتأهيل تتوقّف إلى حدٍ بعيد على التوجُّهات الإيجابيّة من قِبَل الإدارة نحو الإصلاح، وهنالك أيضاً ضغوط داخليّة من النزلاء أنفسهم، وخاصةً إذا كان هنالك جهات خارجيّة تستمع إلى مطالبهم ومظالمهم، هذا من شأنه أن يؤدّي إلى المزيد من الشكاوي من قِبَل النزلاء لجماعات الحقوق المدنيّة، مثل: جماعة حقوق الإنسان وغيرها، ومثال على ذلك أنّ التطبيق الحرفي لتعليمات السجن والاستخدام المفرط للقوة، وعدم شعور النزلاء بالأمن من شأنه أن يوفّر المزيد من الضغوط على مراكز الإصلاح والتأهيل، ومن الأمور المهمّة في هذه النظرية الأيديولوجيا، التي يمكن تعريفها ببساطة أنّها منظومة فكريّة تهدف إلى تحقيق أهداف محدّدة، مثال على ذلك الجماعات المتشدّدة الإسلاميّة أو اليساريّة. فالجماعات الإسلاميّة المتطرّفة لا ترى فقط أنّ الظروف في السجن سيئة، بل ظالمة وغير عادلة من حيث المبدأ، وأخيراً ترى النظرية أنّ مجموعة الأفعال والأعمال في مراكز الإصلاح والتأهيل غير العادلة من شأنها أن تؤدّي إلى الشغب، فعدم تلبية مطالب النزلاء من قِبَل مراكز الإصلاح، وتوفير الأمن والخدمات الاجتماعيّة الأخرى من شأنه أن يُثير الشغب والاضطرابات.

هنالك نظرية أخرى للعالم فوكس (Fox, 1972)، ترى أنّ الشغب يمرّ في خمس مراحل، وهي كما يلي:

1- الانفجار Explosion

2- التنظيم Organization

3- التفاوض Negotiation

4- الانتهاء Termination

5- التفسير Explanation

يرى عالم الجريمة (فوكس) أنّ المرحلة الأولى، وهي مرحلة الانفجار حيث تحدث الانتفاضة أو الشغب بشكلٍ عفوي غير مخطّط له، حيث يقوم النزلاء بالسيطرة على بعض أجزاء من المؤسسة، وقد يكون الشغب عنيفاً، أو سلميّاً على شكل إضراب عن الطعام، أو عدم استقبال الزوّار، فالتخطيط للشغب كما يرى فوكس، يصل إلى بعض المسؤولين في السجن، فيتم إحباطه ولن ينجح، وكذلك الحال بالنسبة للنزلاء الذين يعرفون مسبقاً أنّ مصير الشغب هو محاكمتهم على ما اقترفوه من جرائم، فلم تنجح أيّ محاولة للشغب كما يرى الباحث نفسه، إلاّ أنّ هذا لا يعني تحقيق بعض المكاسب وإجراء بعض الإصلاحات، ومحاكمة من أساء إلى النزلاء. وفي المرحلة الثانية، مرحلة ظهور القيادة من جانب النزلاء، ومن المعروف أنّ القيادات بشكلٍ عام تظهر في أوقات الأزمات، هذه القيادة تمتلك بعض الصفات التي تمكّنها من التحدُّث باسم النزلاء، وتمتلك القدرة على مخاطبة الجهات الرسمية، وفي الوقت نفسه تنظّم مطالب النزلاء وتقديمها، وهذا كما يرى العالم (فوكس) يؤدّي إلى المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التفاوض، التي قد تبدأ بالتحذير باستخدام القوة إلى مرحلة التفاوض والنقاش، وعادةً ما يحدث التفاوض إذا كان هنالك رهائن من العاملين في السجن أو الزوّار، أمّا في حالة عدم وجود رهائن، فعلى الأغلب سوف تستخدم القوة لإنهاء حالة الشغب، وخاصة إذا كان هنالك سوء في التنظيم، والقائمين بالشغب من ذوي الأحكام القصيرة، ويدخلون السجن لأوّل مرّة. فإنّ احتمالات إيذاء الرهائن تبقى منخفضة، أمّا إذا حدث العكس من ذلك، فسوف ينعكس ذلك على مرحلة التفاوض زمنيّاً، ويرى العالم نفسه، أنّ مطالب النزلاء المتمثّلة بسوء المعاملة، ورداءة الطعام، وسوء الخدمات عادةً ما تأتي من أفضل السجون، وأنّ السجون التي لا تتوافر فيها الخدمات لم يحدث فيها أيّ اضطرابات (Fox, 1972, p. 122)، وقد يفسّر مثل هذا التناقض أنّ أسباب الشغب أحياناً قد لا ترتبط ببيئة السجن، ورداءة أحواله، بل قد تكون نتيجة لأسباب خارجيّة، كالأيديولوجيا مثلاً. أمّا مرحلة الانتهاء من الشغب، فعادةً ما تتمّ بإحدى وسيلتين؛ استخدام القوة غير المفرطة، ومثال على ذلك باستخدام الغاز المسيل للدموع، أو بالاتفاق الذي يحفظ لقادة التفاوض ماء الوجه.

وأخيراً لا بُدّ من تفسير ما حدث سواء من قِبَل السياسيين، أم الرأي العام، وغالباً كما يرى فوكس، تتم التضحية ببعض القائمين على السجن من أجل الانتهاء من القضية وكسب ودّ الرأي العام، وجماعات

حقوق الإنسان، وهذه آلية متّبعة، كما يرى إلى جانب إجراء بعض التعديلات في التشريعات، وخاصة قوانين مراكز الإصلاح والتأهيل وهو ما حدث في الأردن، وسوف نتحدّث عن ذلك لاحقاً.

أمّا النظريّة السابعة، فهي نظرية توازن النزلاء، وهي محصّلة وثمرة جهود مجموعة من علماء الاجتماع في أواخر خمسينيّات القرن الماضي، ومنهم كلوارد وآخرون (Cloward, et al, 1960)، والذين اعتمدوا على دراسة كليمر (Clemmer, 1958) "مجتمع السجن" "The Prison Community"، حيث لاحظ هؤلاء العلماء أنّ السجن عبارة عن مجتمع مصغّر يتميّز بنظام اجتماعي معيّن، ولديه روابط اجتماعيّة غير رسميّة تهدف إلى الحفاظ على الأمن والسّلام، وعادةً ما يقوم العاملون في السجن على منح القادة، أو المعلمين في السجن بعض الامتيازات، ومثال على ذلك التغاضي عن مخالفتهم البسيطة شريطة التعاون معهم؛ أي إنّ إدارة المركز تجعل السجناء يديرون أنفسهم بأنفسهم من أجل راحة الإدارة والمأمورين. وعندما يحدث تغيُّر في هذه العلاقة المتّزنة بين الجهتين، مثل: حجب الامتيازات والتدخُّل من أجل إيقاع العقوبات، تحدث أعمال الشغب، والعنف، والاضطرابات.

ويرى (سايكس) أنّ تلك الحوادث غير معزولة عن بيئة السجن، بل هي مكمّلة لها، في حين يرى برايت (Bright, 1996) أنّ نظرية سايكس قدّمت تفسيراً واضحاً للعنف، ومبيّناً أنها شاملة ومفسّرة للقوانين الأساسيّة لهذه الحركة الاجتماعيّة في مراكز الإصلاح والتأهيل، وبالتالي حذّرت إدارات المراكز من التدخُّل ضد النظام الاجتماعي السائد في السجون.

وهنالك نظرية ثامنة، وهي نظرية الضبط الإداري، التي من أعلامها ديليو (Dilulio, 1987)، ويوسيم وكمبل (Useem & Kim Reisig, 1999)، وقد توصّل العالمان الأخيران إلى ما يلي:

1- إنّ شغب السجون هو نتيجة لضعف، وسوء تخطيط الإدارة غير الفاعلة؛ ممّا يستدعي عدة آثار، منها: إيمان النزلاء بأنّ السجن ليس سيئاً فقط، ولكنه ظالم ولا يرقى إلى معايير العدالة.

2- إنّ مأموري السجن، ومسؤوليهم يصبحون غير مبالين، أو غير قادرين على توفير الأمن الروتيني، مثل: العدّ، وإحكام المداخل، والحفاظ على صيانة المباني، وغرف التحكُّم، وتفتيش الزنازن، وجمع المعلومات حول التهديدات الأمنية.

3- إنّ الانقسامات، أو ضعف الإدارة يسمح بظهور العصابات وانتشارها، تلك العصابات التي يمكن أن تساعد في تعبئة النزلاء، وهكذا يحدث العنف والشغب والاضطراب داخل السجن، وإنّ ظهور عصابات النزلاء ليس شرطاً ضرورياً للاضطرابات الجمعية، ولكن بسبب التخبُّط الإداري تظهر تلك الجماعات محرّضة للعنف والشغب (موثّق في الزواهرة، 2005، الصفحات 51-52).

لقد تمّ استعراض بعض النظريات من أجل تفسير شغب السجون، وكما يرى أيان كريب (Craib, 1999)، لا يمكن وجود نظرية اجتماعيّة شاملة لتفسير المناحي الاجتماعيّة جميعها وخصوصاً تفسير مكوّنين وهما: البنية والفعل؛ أي المؤسسة الاجتماعيّة والأفعال الإنسانية، إلاّ أنّ لكل موقف يمكن أن تكون هنالك نظرية تفسّره بشكلٍ أفضل؛ أي لا يمكن القول: إنّ نظرية الصراع تنطبق على جميع مواقف الشغب جمعيها في السجون، أو فراغ القوة أو الحرمان، فهنالك سجون جيّدة في أمريكا يحدث فيها الشغب، في حين هنالك سجون سيئة، ولا يحدث فيها شغب، ومن السهل ملاحظة التشابه الكبير بين النظريتين الأخيرتين في تفسير الشغب.

الدراسات السابقة

هنالك مجموعة من الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت موضعي الشعب والعنف في السجون.

من الدراسات الأجنبيّة ضد العاملين في السجون، تلك الدراسة التي أجراها بيبر (Pepper, 2003) في إيرلندا، ودلّت نتائج الدراسة على أنّ سوء المعاملة من قِبَل العاملين في السجن من أهم أسباب العنف يوجّه ضدّهم، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ المعاملة الموجودة بين العاملين والنزلاء سيئة، وأنّ سوء الاستخدام اللفظي، وتهديد العاملين بالسجن هو أكثر أنواع العنف استخداماً.

ومن الدراسات المهمّة في هذا المجال، تلك الدراسة التي قام بها الباحثان يوسيم وجولدستون (Useem & Goldstone, 2002) في ولايتين أمريكيتين هما نيومكسيكو وسجون جزيرة ريكرز في ولاية نيويورك، حيث تمّ خصخصة سجون أريزونا في تسعينيّات القرن الماضي مقارنة بسجون نيويورك التي تديرها الدولة. ومن خلال تطبيقهما لنظرية مركزيّة الدولة، وجدا أنّ هنالك الكثير من حوادث الشغب التي وقعت في سجون ولاية نيومكسيكو – مقارنة بسجون نيويورك، التي أُجريت فيها بعض الإصلاحات، حيث اختفت حوادث الشغب والعنف، ووجدا أنّ النظريات التي حاولت تفسير الشغب غير قادرة على تفسير الحالتين المشار إليهما، سواء النظريات التي ركّزت على الظروف البنائية، أو كردّ فعل على سوء الأوضاع في السجون، أو نتيجة لمتغيّرات ديمغرافية، وكرد على العقوبات الإدارية من قِبَل إدارة السجون.

قام (هلال، 2001)، بدراسة حول العنف في السجن، وذلك على عينة من السجناء في سجن الزقازيق بجمهورية مصر العربية، وأظهرت النتائج أنّ 57.5% من عينة الدراسة بأنّهم تعرّضوا للعنف، وفي معرض تفسيرهم للعنف في السجن، رأى السجناء أنّ 70% أرجعوا السبب إلى الازدحام، و 19.17% يرون بأنّ عدم وجود نشاط لشغل وقت الفراغ، و 3.33% أرجعوه إلى سوء معاملة الإدارة، وعدم وجود النظافة، وعدم وجود العدالة في تطبيق القوانين والأنظمة.

أمّا دراسة كوبرس (Kupers, 1999) حول الانتحار في السجون، فقد وجد أنّ السجن بحدّ ذاته أحد أسباب الأمراض العقلية المزمنة بين النزلاء، بسبب وحشية السجن والازدحام، وبناءً على تلك الظروف السيئة يمكن أن يقوموا بإيذاء أنفسهم، ومن ثمّ الانتحار.

وأجرى ريس (Reyes, 1998) دراسة حول العنف في سجون مختلفة في العالم، وتوصّل إلى أنّ أسباب العنف عديدة، منها: الازدحام، وسوء الأوضاع، وظروف السجن المغلقة. فبيئة السجن المضطربة تؤدّي إلى تراكم التوتّر بين النزلاء والعاملين، ومن نتائج ذلك استخدام المخدرات، والنشاط الجنسي بين الرجال أو حتى بين الإناث.

وقد قام يوسيم ورايزق (Useem & Reisig, 1999) بدراسة حول العنف الجمعي في السجون الأمريكية، مثل: الشغب، والاضطرابات، والمظاهرات . وتوصّلت الدراسة إلى أنّ أسباب العنف إداريّة ومرتبطة بكيفية معاملة الإدارة للنزلاء، فالضعف وسوء التخطيط، وتخبُّط الإدارة يُشعر النزلاء بالظلم، وقد يؤدّي ذلك إلى ظهور العصابات والانقسامات داخل النزلاء.

أمّا دراسة لان وكيمت (Lan & Kimmett, 1998) حول العنف الروتيني في السجون الأمريكية ووجدا أنّ هنالك سوء معاملة وعنف من قِبَل مأموري السجن ضد السجناء، وأفاد ثلث السجناء الكبار، ونحو خمس السجناء الصغار أنّهم تعرّضوا للإيذاء، والإحباط من قبل مأموري السجن (موثّق في Useem & Goldstone, 2002).

أجرت جانيت (Janet, 1997) دراسة حول استخدام العنف من قِبَل حرّاس في سجن ولاية تكساس الأمريكية، ودلّت نتائج دراستها على وجود استخدام للعنف من قِبَل حُرّاس السجن وموظّفيه، وأنّه تحدث 3.169 حالة شغب، وقامت الإدارة بفصل ثمانية موظفين؛ لاستخدامهم القوة، وإخفاقهم في توثيق الحوادث، وأشارت الدراسة إلى أنّ 40% من النزلاء استخدم ضدّهم العنف، وأخيراً أوصت الدراسة برفع رواتب الحرّاس، ووضع موظفين ذوي خبرة طويلة في السجون؛ وذلك من أجل خفض مستويات العنف سواء بين النزلاء أم من قِبَل موظفي السجن ضد النزلاء.

أجرى جيمس وزملاؤه (James, et al, 1994) دراسة حول أحد السجون الأمريكية؛ لمعرفة العوامل التي تؤدّي إلى العنف، ودلّت نتائج الدراسة على أنّ ما نسبته 39% من حوادث العنف في السجن تُعزى إلى تغيير الإدارة باستمرار، وأنّ العمل لفترة قصيرة في السجن، وعدم استمرارهم فيه لفترة طويلة، أو بشكلٍ دائم يمكن أن يكون له نتائج سلبية على مستوى العنف داخل السجن تماماً، مثل: حركة السجين وانتقاله من سجن إلى آخر، وعدم استقراره في سجن واحد (موثّق في الزواهرة، 2005).

أمّا الدراسات الأردنيّة، فقد أجرى الرواشدة والناصر (1992) دراسة حول سجني إربد وقفقفا، وقد وجدا أنّ 58% من أفراد العينة يميلون إلى مخالفة أنظمة السجن كردّ فعل على سوء معاملة المسؤولين في سجن إربد، حيث بلغت نسبة من يوافقهم الرأي على مخالفة أنظمة السجن في قفقفا إلى 81%، ومن الملحوظ أنّ هذا المركز؛ أي مركز قفقفا، قد شهد أحداث شغب مؤسفة في عامي 2007 و 2008.

وتوصّلت دراسة أخرى للباحث غانم أجراها (سنة 1985)، حول سجن الإسكندرية، حيث دلّت نتائج دراسته على أنّ 80% من أفراد العينة تعاطوا المخدرات في السجن لأوّل مرّة بسبب سوء الأحوال في السجن.

ويمكن اعتبار تقرير جماعة حقوق الإنسان حول شغب السجون في الأردن ضمن الدراسات السابقة؛ لأنّ المادة الموجودة اعتمدت على الزيارات الميدانية الفجائية وشبه الفجائية، ودراسة التقارير الخاصة بكل مركز من المراكز، ومقابلة النزلاء الحاليين، والسابقين وأفراد أسرهم، ونشطاء المجتمع المدني، إضافة إلى القائمين على الإدارة، وكذلك المعلومات التي قدّمتها مراكز الإصلاح التأهيل ومكتب المظالم وحقوق الإنسان والشكاوي، وطلبات المساعدة الواردة للمركز الوطني لحقوق الإنسان (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2008، ص2).

لقد وقعت حالات شغب في أربعة مراكز للإصلاح والتأهيل، إذْ حصلت أحداث شغب في سجن بيرين بتاريخ 2008/2/26، قام بها الموقوفون إدارياً احتجاجاً منهم على حالات التوقيف الإداري، وربط عملية الإفراج عنهم بكفالات مالية مرتفعة لا يستطيعون دفعها؛ ممّا يبقيهم رهن التوقيف الإداري، وقد أدّت أحداث الشغب إلى تدمير بعض الممتلكات التي لم يتحدّث التقرير عنها، بل أغفلها، ونجم عن تلك الأحداث إصابة 25 نزيلاً. وبتاريخ 2008/4/4، وقعت أحداث شغب في مركز إصلاح وتأهيل قفقفا، حيث قام عدد من النزلاء، لم يأتِ التقرير على عددهم بإحداث شغب، وكان السبب وراء ذلك هو إجراء تنقلات بين النزلاء من أجل عزل المحكومين عن الموقوفين، ولم يذكر التقرير الأضرار الناتجة عن الشغب.

وبناءً على الدراسات السابقة، نجد أنّ كل من بيير وريس هلال وكوبرس ويوسيم ورايزق ولان وكيمت وجانيت، قد وجدوا أنّ من أسباب شغب السجون هو سوء المعاملة والازدحام؛ أي أنّ أوضاع السجن هي الدافع وراء الشغب. فيما وجد كل من يوسيم وغولدستون، أنّ الضغوط الداخليّة الخارجية التي يتعرّض لها العاملون في السجن تؤدّي إلى العنف في السجون. بينما وجدت دراسة الرواشدة والناصر، أنّ هنالك ميلاً من قِبَل النزلاء إلى مخالفة قوانين وأنظمة وتعليمات السجن. وأخيراً وجدت دراسة جيمس أنّ تغيُّر الإدارة، وحجب الامتيازات السابقة تؤدّي إلى حوادث الشغب في السجون، وهكذا يمكن القول إنّ

أسباب الشغب بشكل عام ذات أسباب داخلية متعلّقة بسوء الأوضاع في السجن، وأيضاً هنالك أسباب خارجية متعلّقة بالضغوط الخارجية التي يواجهها العاملون في السجون.

وتحاول الدراسة الحالية معرفة أسباب الشغب في السجون الأردنية؛ أي هل الأسباب داخليّة، أم خارجية، أم أنها داخلية وخارجية معاً.

عرض نتائج الدراسة

لقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليل المحتوى، الذي اعتمد على التقريرين الصادرين عن حقوق الإنسان للأعوام 2007، 2008، وعلى تقرير مديرية الأمن العام لأحداث الشغب في مراكز الإصلاح التأهيل في كل من الموقر وسواقة والجويدة.

حيث انقسم تقرير حقوق الإنسان لعام 2007 إلى ثلاثة أقسام، حيث شمل القسم الأول الحديث عن أربع قضايا وهي: بيئة البحوث، وشملت الحديث عن الأبنية والمرافق، والتجهيزات، والخدمات المقدَّمة، وأوضاع النزلاء، ومشاكلهم، والإدارة، ثمَّ الملحوظات، التي شملت الشغب ووفيات النزلاء والاضطرابات والتفتيش والأحداث المهمة. في حين شمل القسم الثاني أماكن التوقيف المؤقَّت من حيث البيئة وأوضاع الموقوفين والوفيات، وأماكن توقيف المخابرات، وأخيراً النتائج والتوصيات، وجاء في ثلاث وعشرين صفحة.

أمَّا تقرير عام 2008، والمنشور من قبل العديد من وكالات الأنباء، الذي حمل عنوان السجون الأردنية: الواقع والطموح، فقد جاء في اثنتين وأربعين صفحة، ولا يختلف التقريران من حيث المواضيع بشكلٍ كبير، وقد تحدَّثا عن السلبيَّات والإيجابيَّات، وكلا التقريرين اعتمدا على الزيارات الميدانية المفاجئة، كما جاء في تقرير عام 2007، حيث ذكر التقرير أنَّ عدد تلك الزيارات بلغ (53) زيارة إلى المراكز بالتعاون والتنسيق بين مكتب المظالم وحقوق الإنسان / مديرية الأمن العام وفريق المركز الوطني لحقوق الإنسان المكلَّف بالزيارات، وكذلك التقارير التوثيقيّة الخاصة بكل مركز من المراكز المنتشرة في المملكة التي جرى من خلالها الالتقاء بالنزلاء، والموقوفين، والقائمين على الإدارة، وكذلك الاطِّلاع على الممارسات، وطريقة المعاملة التي يتلقَّاها النزلاء والموقوفون، كما ذكر التقرير أنَّ أعضاء الفريق التقوا بنزلاء وموقوفين سابقين وأُسر بعض النزلاء والموقوفين ونشطاء المجتمع المدني، كما تمَّت الاستعانة كما يذكر التقرير ببعض المعلومات التي قدَّمتها إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل وبعض الإدارات الأمنية، وكذلك طلبات المساعدة المقدَّمة للمركز الوطني لحقوق الإنسان.

أمَّا تقرير مديرية الأمن العام حول أحداث الشغب في مركز إصلاح وتأهيل الموقَّر، فقد تطرَّق التقرير إلى أحداث الشغب في كل من مركز إصلاح وتأهيل سواقة والجويدة. وقد حمل هذا التقرير أربعة عناوين

رئيسة، وهي الحقائق؛ أي ماذا حصل، ثمَّ الأسباب والأضرار البشرية والمادية، أخيراً الإجراءات المتَّخذة، وتجدر الإشارة إلى أنَّ التقرير جاء بشكلٍ مختصر، وخالٍ من التفاصيل.

أمَّا تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان والتي حاولت أن تجيب على السؤال التالي: ما أسباب الشغب في كل من مركز إصلاح وتأهيل سواقة، التي حدثت بتاريخ 2007/8/26، وكذلك أحداث مركز إصلاح وتأهيل بيرين بتاريخ 2007/3/10. وأورد التقرير أنَّ مجموعة من النزلاء بلغ عددهم خمسين نزيلاً قاموا بالهيجان، والعصيان، واستخدام قطع بلاط السيراميك لتشطيب أنفسهم؛ بسبب المعاملة السيئة التي يلقونها والتشدُّد بتطبيق التعليمات من حيث عدم السماح للنزلاء بارتداء بدلات الرياضة، وعدم التشميس لوقت كافٍ، وبسبب عدم وجود الطعام. أمَّا عن النتائج لحادث الشغب، فقد أُصيب 35 نزيلاً، حيث قدِّمت لهم الرعاية الطبية في مستشفيات الحكومة، وحصلوا على تقارير تشير بأنَّ حالتهم العامة حسنة، وهكذا يُلاحظ أنَّ أسباب الشغب كما يرى التقرير هو رد فعل طبيعي على سوء الأوضاع بشكل عام في السجن.

أمَّا دور مديرية الأمن العام، فقد قامت بتكليف لجنة للتحقيق في هذه الأحداث، حيث جرى تكليف مدير السجن باتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية بحق الضباط والأفراد والمتعلقة بالتقصير بالواجب، ومحاكمة النزلاء جميعهم بتهم التمرُّد والعصيان وإلحاق الأذى بأنفسهم (ص13). أضاف التقرير أنَّ أحداث الشغب كانت حتمية بسبب سوء الأوضاع في السجن، وعدم إصغاء الجهات المعنية لتظلُّمات النُّزلاء وشكاويهم وخاصة الجهات خارج المركز. (ص14).

أمَّا شغب السجون في عام 2008، بناءً على تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان، حيث وقعت أحداث شغب في مركز إصلاح وتأهيل بيرين بتاريخ 2008/2/26، عندما قام عدد من الموقوفين الإداريين باستخدام بعض الأدوات الحادة من صنعهم ونتج عن ذلك إصابة 25 نزيلاً، ورأى التقرير أنَّ السبب الرئيس وراء أحداث الشغب تلك هي الاحتجاج على قرارات التوقيف الإداري من قِبَل الحكام الإداريين، وربط عملية الإفراج بكفالات مالية مرتفعة لا يستطيعون تقديمها؛ ممَّا يبقيهم قيد الحجز.

وبتاريخ 2008/4/4، وقعت أحداث شغب مركز إصلاح وتأهيل قفقفا، حيث قام عدد من النزلاء بإيذاء أنفسهم احتجاجاً على خُطَّة مديرية الأمن العام الرامية إلى فصل الموقوفين عن المحكومين، والرامية إلى نقلهم إلى مراكز إصلاح وتأهيل أخرى. وبتاريخ 2008/4/14، وقعت أحداث شغب مركز إصلاح وتأهيل الموقر، وقد نجم عن ذلك وفاة ثلاثة نزلاء رفضوا الخروج، وتوفوا حرقاً، وأصيب (93) نزيلاً، ثمَّ امتدَّت أحداث الشغب إلى مراكز أخرى وهي سواقة وقفقفا والجويدة رجال. وأشار تقرير حقوق الإنسان أنَّ أسباب الشغب في مركز إصلاح وتأهيل الموقر تعود إلى سوء المعاملة التي يتعرَّض لها النزلاء من بعض مرتُبات المركز، رافق ذلك أعمال العزل والتصنيف غير المدروسة من قِبَل إدارة المركز. وقد امتدَّت

الأحداث إلى مركز إصلاح وتأهيل سواقة، حيث اندلع الشغب في مركز سواقة بتاريخ 2008/4/15، حيث قام النزلاء بإضرام الحرائق في الممرات، وأُصيب نزيلان جراء ذلك، في حين أُصيب أربعون نزيلاً جراء قيامهم بإيذاء أنفسهم، علماً أنَّ المركز قام بعملية إخلاء للنزلاء شملت (400) نزيل تمَّ إخلاؤهم إلى الساحات الخارجية. وامتدَّ الشغب إلى مركز إصلاح وتأهيل قفقفا بتاريخ 2008/4/16، حيث قام خمسة من النزلاء بإضرام النار في (حرام وبَطّانيّة)، وتمَّت السيطرة على الشغب من قِبَل قوات الأمن.

وذكر التقرير أنَّ لجان التحقيق المشكّلة في مديرية الأمن العام بتاريخ 2008/7/1، هي ثلاث لجان للوقوف على خلفيّة تلك الأحداث ، أوصت بإحالة (60) نزيلاً إلى القضاء بتهم التحريض على أعمال الشغب والعصيان، وإضرام الحرائق، وتخريب الممتلكات، في حين لم تجد اللجان تلك أيّ عوامل لإدانة أي شخص من مرتّبات الأمن العام.

أمَّا رؤية مديرية الأمن العام لما حدث في مركز إصلاح وتأهيل الموقر بتاريخ 2008/4/14، فقد وردت معلومات أمنيّة تفيد بنية نزيلين يقيمان في الغرفة نفسها بالتخطيط للقيام بأعمال شغب، وتحريض أكبر عدد من النزلاء على القيام بعمليات التشطيب الجماعي، وقد وردت تلك المعلومات بتاريخ2008/4/13، وفي اليوم التالي الساعة 12:10 الموافق 2008/4/14 أقدمت مجموعة من النزلاء (لم يذكر عددهم) في ثلاثة أجنحة (A, B & C) على إضرام الحرائق والقيام بأعمال شغب وإثارة الفوضى وتشطيب أنفسهم بشتى الوسائل، وتحطيم الشبابيك والأبواب الداخلية، وقد استمر الشغب حتى الساعة 14.00 حيث تمّت السيطرة على أعمال الشغب من قِبَل قوات المديرية العامة لقوات الدرك، وبالتّنسيق مع مجموعات الأمن العام الموجودة في المكان، ويضيف تقرير مديرية الأمن العام إلى امتداد الشغب إلى مركزي: سواقة والجويدة من أجل التضامن مع النزلاء في مركز إصلاح وتأهيل الموقر.

أمَّا عن أسباب الشغب فيورد تقرير الأمن العام الأسباب الآتية:

1. احتجاج النزلاء على سياسة العزل والتصنيف التي قامت بها مؤخّراً إدارة مركز الإصلاح والتأهيل بهدف تحقيق سياسة الإصلاح والتأهيل، حيث تمَّ تخصيص عدد من المراكز للموقوفين، فيما خصّص مركز إصلاح وتأهيل سواقة والموقر للمحكومين، وكذلك مركز أم اللولو، وتقضي سياسة العزل والتصنيف بعزل النزلاء المحكومين، وبمعدل (18) نزيلاً بالمهجع الواحد بناءً على أعمارهم، وبنيتهم الجسدية، ونوع الجريمة، ومدة المحكومية.
2. إنَّ سياسة العزل والتصنيف المشار إليها سابقاً في مركز إصلاح وتأهيل الموقر قد حدَّت نتيجة دخول الممنوعات، ومنع الممارسات الخاطئة (اللواط) وإتاحة الفرصة أمام النزلاء لإشغال أوقات فراغهم بأعمال مفيدة، وتعلم مهن تساعدهم مستقبلاً في الاندماج في المجتمع، وأنَّ بعض النزلاء من

ذوي الأسبقيات الرافضين لسياسة الإصلاح عملوا على إثارة الفوضى لتحقيق مـآربهم الشخـصية وهي مخالفة للقانون.

أمّا عن النتائج، أو الأضرار الناجمة عن أعمال الشغب، فقد كانت كالآتي:

أ. الأضرار البشرية: وفاة ثلاثة نزلاء، وإصابة (120) نزيلاً آخر.

ب. الأضرار المادية: تكسير وخلع (أثاث قسم المراقبة، وكاميرات المراقبة، وأجهزة النداء، والشبابيك الأبواب، ومراوح الشفط، ولمبات الإنارة، والتمديدات الكهربائية، وأسرّة النوم الموجودة في المهاجع التي حدثت بها أعمال الشغب. وأشار التقرير أنّ تكلفة الصيانة للأضرار بلغت (127) ألف دينـار أردني.

أمّا مرحلة ما بعد الشغب؛ أي الإجراءات المتخذة، أو التي تمّ اتخاذها من قبل مديرية الأمن العام، فقد أشار التقرير إلى ما يلي:

1- مرحلة الحوار: حيث حاولت إدارة المركز بالطرق السلمية كلّها تهدئة النزلاء، وإقناعهم بالعـدول عن أعمال التخريب وإيذاء أنفسهم، إلاّ أنّ الأمر لم يجدِ نفعاً، وازداد سوءاً.

2- مرحلة التدخّل: تدخّلت قوات الدرك للحيلولة دون تفاقم الوضع في المهاجع الأخرى، وحماية النزلاء غير المشتركين بالشغب، وتمّت السيطرة على أعمال الشغب الجارية.

3- مرحلة الإسعاف: تمّ إسعاف النزلاء المصابين إلى المركز الطبي في المدينـة التدريبيـة، وتقـديم الرعاية الطبية لهم بصورة عاجلة كمرحلة أولى، ومن ثمّ إلـى المستـشفيات الحكوميـة القريبـة (التوتنجي والبشير)، وتمّ إعادة معظم النزلاء إلى مركز إصلاح وتأهيل الموقر بعد تأكُّد الكـوادر الطبية من وضعهم الصحي.

4- أمّا المرحلة الأخيرة (التقييم والإجراءات)، فقد كان رد الفعل كما يلي:

أ- تشديد إجراءات الحراسة الداخلية الخارجية، وفرض طوق خارجي حول مركز إصلاح وتأهيل الموقر.

ب- تفعيل العمل الاستخباري لمراقبة الوضع من جوانبه جميعها.

ج- تمّ إجراء تفتيش شامل في اليوم التالي للمهاجع جميعها في المركز، حيث جرى ضبط عدد من المواد الممنوعة (نعارات وقداحات).

د- تمّ ضبط النزلاء الذين شاركوا في أعمال الشغب، وعددهم أربعون نزيلاً.

هـ- تمّ عزل النزلاء المتسببين في أعمال الشغب في زنازن فردية.

و- تمَّ تشكيل هيئة تحقيق بمشاركة الإدارات والوحدات المعنية للوقوف على أسباب اندلاع أعمال العنف والمحرضين عليه.

ز- تمَّ تشكيل لجنة خاصة؛ لتقييم الأضرار التي لحقت بمركز إصلاح وتأهيل الموقر وحجمها.

ح- قام معالي وزير الداخلية، وعطوفة مدير الأمن العام بزيارة المركز للإشراف على عمليات السيطرة (الحسامي، 2009).

التفسير النظري

إنَّ السياسة العقابيّة التي أعقبت الثورة الصناعيّة في العالم الغربي كما ذُكر سابقاً، قد اتَّجهت نحو الرُوح والعقل، وابتعدت عن الجسم، في محاولة إصلاحيّة، فانتشرت السُجون؛ ممَّا شكَّل صورة تطوُريّة لعمليات الإصلاح، وتحويل المجرم ليس فقط لرجلٍ ملتزمٍ بالقانون، بل ومنتجٍ أيضاً، وقد تعدَّدت صور وأشكال تلك السجون، أو مراكز الإصلاح، إلاَّ أنَّها تشترك جميعها في هدفٍ واحد، سواء تمَّ الحصول على هذا الهدف من خلال الرقابة المستمرّة، كما هو الحال عند بينثام، أو في مجمَّعات التوبة الأمريكيّة؛ أي من خلال الصَّلاة، أو من خلال تعلُّم المهارات والعمل المهني، وقد ذكرنا أنَّ ميلسوسي وبافاريني اقترحا مفهوم السجن البنَّاء "Constructive Prison"؛ أي السجن الذي يُعلِّم السجين المهارات والمهن اللازمة لسوق العمل بدلاً من السجن الهدَّام "Destructive Prison" ذي الرُوح الانتقاميّة، وقد شهدت حركة الإصلاح أوجها في الغرب منذ منتصف القرن التاسع عشر، كما تذكر هدسون (Hudson, 1984)، بينما شهدت الأردن تلك الحركة الإصلاحيّة مطلع ثمانينيَّات القرن الماضي.

إذا ما أردنا تطبيق النظريَّات السَّابقة لتفسير حوادث الشغب التي شَهِدَتْها بعض مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنيّة، لا بُدَّ لنا من الحديث ولو بشكلٍ مختصر عن نموذجين في السياسة العقابيّة، وهما: نموذج العدالة "The Justice Model"، الذي يركِّز على أهميّة الإصلاح والتأهيل، والبحث عن البدائل للعقوبة السالبة للحرية، والمعاملة الجيِّدة، وتوفير الخدمات المختلفة والمناسبة للسجناء، وإجراءات التقاضي المعقولة، والابتعاد قدر الإمكان عن الاعتقالات الإداريّة، والاعتقالات القضائيّة المطوَّلة، والاهتمام بالسجون، من حيث الشروط الصحيّة وغيرها، وهؤلاء هم الليبراليون، وجماعات حقوق الإنسان، وغيرهم من ذوي الاهتمام بتطبيق المعايير الدوليّة. وعلى الجانب الآخر، هنالك نموذج الضبط "The Control Model"، الذي يهتمّ بتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الموجودة؛ أي جهة تنفيذيّة، مع عدم التعدّي على حقوق النزلاء، وهؤلاء في العادة، هم الشرطة، والإدّعاء العام، وبعض القضاة؛ أي المطبّقين للقوانين.

من المعروف أنَّ هنالك محدّدات كثيرة لتطبيق ما هو موجود من قوانين، ومثال على ذلك، بناء السجون، والتكلفة الماديّة والبشريّة التي تتبع ذلك، وأهميّة تطبيق النظام في السجون؛ خوفاً من العقاب

الذي يمكن أن يؤدّي إلى خسران الأفراد وظائفهم؛ أي ليس من مصلحة القائمين على السجون استخدام العنف، واللجوء إلى سوء المعاملة ضد النزلاء، علماً أنّ مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنيّة مشرّعة الأبواب أمام جماعات حقوق الإنسان كما ذكر تقريرهم.

أمّا التفسير النظري للطرفين أصحاب العلاقة، فهما على طرفي نقيض. فأسباب الشغب من وجهة نظر جماعة حقوق الإنسان للأعوام 2007 و 2008، تتمثّل في سوء المعاملة، وتطبيق التعليمات حرفيّاً، وعدم التشميس لوقتٍ كافٍ، وعدم جودة الطعام بالنسبة لعام 2007 في مركزيّ (بيرين)، و (سواقة) (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2007، ص13).

أمّا بالنسبة لعام 2008، فقد ذكر التقرير أنّ أسباب شغب مركز (بيرين)، هو التوقيف الإداري، واحتجاجهم على عمليّة ربط الإفراج بكفالات ماليّة مرتفعة لا يستطيعون الإيفاء بها. أمّا أسباب أحداث شغب مركز (قفقفا)، فجاءت احتجاجاً على عمليّة عزل المحكومين عن الموقوفين، وأخيراً أسباب شغب مركز (الموقّر)، حيث أورد التقرير أنّ سبب الشغب يعود إلى سوء المعاملة من قِبَل بعض مرتّبات مركز الإصلاح، ذلك إضافة إلى عمليّات النقل غير المدروسة من أجل تطبيق نظام العزل والتصنيف.

أمّا الأسباب التي توردها إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، فتتمثّل في محاولة تطبيق بل وتفعيل نظام العزل والتصنيف المعمول به في معظم دول العالم المتقدّمة، فقد خصّصت مديريّة الأمن العام ثلاثة مراكز للمحكومين، وهي: سواقة، والموقّر، وأم اللولو؛ أي أنّ سبب الشغب الرئيس هو تطبيق سياسة التصنيف؛ ممّا أثار حفيظة ذوي السوابق الجنائيّة، وهم مستفيدون من الوضع القائم، فحاولوا مقاومته من خلال القيام بأعمال الشغب والتحريض عليه، وفي ذلك مخالفة حسب المادة (37)، الفقرات (أ، ب، ج، و، ط، ي، وغيرها)، والمادة (6) تجيز لأفراد الأمن العام المكلّفين بحفظ النظام استخدام القوة الفقرات (2، 3)، ولكن بشروط كما جاء في الفقرة (ج) الفقرات (1، 2، 3)، (قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم9 لسنة 2004).

وسؤال البحث الرئيس، ما هو التفسير النظري لِمَا حدث في المراكز المعنيّة؟ وقبل الحديث عن التفسير النظري، لا بُدّ من الإشارة إلى بعض المحدّدات، وعلى رأسها تقف قلّة التفاصيل وبشكلٍ عام من كلا الطرفين، وثانيهما قضية الموضوعيّة، فلا يمكن اعتبار جماعات حقوق الإنسان موضوعيّة، وإنْ ادّعت ذلك في كيفيّة كتابة تقاريرها، فهي وإن تحدّثت عن الإيجابيّات، فقد بالغت بالحديث عن السلبيّات، ومثال على ذلك: التشدّد بتطبيق التعليمات، ومثال على ذلك، عدم السماح للنزلاء بارتداء بدلات الرياضة، وهذا مخالف للمادة (37) الفقرة (ي) أيضاً لم يتمّ الحديث عن الممنوعات، مثل: الحبوب المخدّرة، أو الممارسات الخاطئة.

أمَّا تقرير مديرية الأمن العام، فقد جاء مختصراً وخالياً من التفاصيل، ولم يتحدَّث عن الازدحام في تلك المراكز، أو عن كيفيّة إدارة المركز، بحيث تمَّ في التوصيات تشديد الإجراءات للحراسة الداخليّة والخارجيّة، وإجراء تفتيش شامل، وتفعيل العمل الاستخباري، وغيره.

ومن خلال استعراض النظريات المفسِّرة لأحداث الشغب في مراكز الإصلاح والتأهيل، سوف يُلاحظ أنَّها لا تنطبق على التفسيرات المقدّمة من جماعة حقوق الإنسان، أو جهاز الأمن العام، ومع ذلك هنالك بعض النظريات أكثر انطباقاً من غيرها، ومثال على ذلك، ما جاء في نظرية "التوازن"، التي ترى أنَّ شغب السجون يعود إلى التغيُّرات المفاجئة التي ترمي إلى خلق بناء اجتماعي جديد؛ أي أنَّ آليّة العزل والتصنيف أصابت آليات الضبط غير الرسمي بالاضطراب. فالسجن كما يرى كليمر، هو مجتمع لديه نظام اجتماعي معيَّن، وروابط اجتماعيّة، تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم، وفي حالة حدوث أيّ تغيُّرات، تُصاب تلك الآليات بالاضطراب، فيسود حالة من عدم التوازن في العلاقة؛ ممَّا يؤدّي إلى حدوث الشغب والعنف والاضطرابات، ويمكن وكما اقترح (سايكس) أنَّ تلك الحالة مكمِّلة لما هو سائد في السجن من ظروف حياتيّة، إذن يمكن عزو سبب الشغب إلى محاولة تغيير النظام الاجتماعي القائم في السجن. ويمكن أيضاً استخدام نظرية الحرمان لتفسير شغب السجون بناءً على الأسباب التي قدَّمتها جماعة حقوق الإنسان؛ أي أنَّ ما حدث هو مسألة طبيعيّة جاءت كردّ فعل على الأوضاع السيِّئة القائمة في السجن، ولكن ما يدحض هذه النظرية، هو لماذا تزامن الشغب مع أحداث محاولة التصنيف والعزل من قِبَل إدارة المراكز، وبالتالي، نجد أنَّ نظرية التوازن، أكثر النظريات انطباقاً على تفسير ما حدث، وبالتالي نستثني نظريات مثل الصراع، والقنبلة الموقوتة، ونظرية الدولة المركزية، نظرية فوكس. والحقيقة أنَّ أسباب الشغب في السجون الأردنيّة المقدَّمة من قِبَل جماعة حقوق الإنسان تلتقي مع نتائج دراسة كلوفن (Clovin, 1992)، الذي اختبر فيها نظرية التوازن، ووجدت أنَّ أسباب العنف تعود إلى التغيُّرات الإداريّة، وإصابة آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي بالاضطراب؛ ممَّا أدى إلى اندلاع حالات الشغب، وكذلك تلتقي مع دراسة ويوسيم وكمبل (Useem & Kimball, 1999)، التي اختبرت فيها النظرية؛ أي التوازن، حيث دلَّت نتائج الدّراسة تلك، على أنَّ أحداث الشغب للخمسة عشر سجناً أمريكية سبقتها أحداث تتعلَّق بالتغيُّرات الإداريّة.

ومن الدراسات المؤيِّدة لوجهة نظر جماعات حقوق الإنسان حول شغب السجون، دارسة جيمس وزملاؤه (James, et al, 1994)، التي وجدت أنَّ تغيُّر الإدارة باستمرار يؤدّي إلى العنف، وكذلك دراسة لان وكمت (Lan & Kimmett, 1998)، التي أكَّدت على أهميّة سوء المعاملة في حدوث الشغب، وكذلك دراسة كل من كوبرز (Kupers, 1999)، ودراسة ريز (Reyes, 2001)، ودراسة بيبر (Pepper, 2003) (موثَّق في Useem & Goldstone, 2002)؛ أي أنَّ الدراسات السابقة تؤيِّد أنَّ سوء الأوضاع في السجون، وسوء المعاملة من أهم أسباب الشغب في السجون، وبالتالي تؤيِّد وجهة نظرية

الحرمان، بينما نجد أنّ وجهة نظر الأمن العام تؤيّد أنّ ميل النزلاء لمخالفة تعليمات مراكز الإصلاح والتأهيل أدّت إلى شغب السجون، التي من شأنها إلحاق الأضرار الماديّة بالسجون، وكذلك البشريّة، وهذا يعني حتميّة التفكير جدّياً بوضع مجموعة من الإستراتيجيّات؛ لتجنّب حدوث أعمال الشغب مستقبلاً. فما هي هذه الإستراتيجيّات؟

الإستراتيجيّات المقترحة للحدّ من أعمال الشغب

هنالك مجموعة من الآليّات التي يمكن أن تسهم بالحدّ من أعمال الشغب، وهي كالآتي:

1. تشكيل لجنة محايدة لا تضمّ في عضويتها أشخاص من الأمن العام، أو جماعات حقوق الإنسان، يرأسها قاضٍ متقاعد للتفتيش على السجون، وترفع تقريرها مباشرة إلى رئيس الوزراء.
2. تشكيل لجان من النزلاء في كل سجن من أجل المطالبة بحقوق النزلاء، وتعريف النزلاء بحقوقهم، وكذلك واجباتهم، ومن مثل ذلك تعريفهم بالمخالفات، علماً أنّ هنالك إستراتيجيّة جديدة تتمثّل في إعطاء النزيل مطويّة تتضمّن ذلك.
3. يمكن أن يقوم العاملون في السجن بتوزيع استبانة على عينة من النزلاء لمعرفة الظروف التي يمكن أن تؤدّي إلى أحداث الشغب، مثل: مدى رضا النزلاء عن الطعام، أو العلاج الصحي، بحيث تشمل الاستبانة إجابتين "راضٍ، وغير راضٍ"، فإذا وجد المأمور أنّ 90% مثلاً من النزلاء غير راضين عن الطعام؛ يتوجّب على إدارة المركز إصلاح الخلل.
4. تكثيف التفتيش الداخلي، ومحاولة معرفة الظروف التي يمكن أن تؤدّي إلى الشغب، مثل: إذا تغيّرت معاملة النزلاء للمأمورين؛ أي توقّفوا عن الحديث معهم فجأة، أو بدأوا بتخزين الطعام بشكلٍ كبير، أو توقّف بعضهم عن تناول الطعام.
5. تحسين الأوضاع في السجون، حيث وجد ماكدوجال (MacDougal, 1985) أنّ الازدحام بالذات يؤدّي إلى التذمّر والتوتّر، وقد يؤدّي في النهاية إلى العنف، والحل يكمن في المزيد من الأماكن للنزلاء.
6. يُعدُّ التصنيف والعزل، من أهم الإستراتيجيّات للوقاية من العنف بشكلٍ عام، شريطة أن تكون عمليّة التصنيف مستمرّة للنزلاء، وكذلك عزل المحكومين عن الموقوفين، وهذا يعني توفير الأموال اللازمة من أجل بناء المزيد من مراكز الإصلاح والتأهيل.

المراجع

المراجع العربيّة

الرواشدة، حسين، والناصر، عبدالله (1992): مجتمع السجون في الأردن، دراسة اجتماعيّة ميدانيّة، عمّان، الأردن.

الحسامي، أمجد (2009): ورقة عمل لمادة نظريات علم الجريمة، الفصل الثاني، 2009، أكاديمية الشرطة الملكية، عمّان.

الزواهرة، عمر عبدالله (2005): أسباب وأنماط العنف من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنيّة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

عبد المنعم، سليمان (2003): علم الإجرام والجزاء، منشورات الحلبي الحقوقيّة، بيروت.

كريب، ايان (1999): النظرية الاجتماعيّة من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمّد حسين غلوم، عالم المعرفة، 244، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

المركز الوطني لحقوق الإنسان (2007): التقرير الدوري الخامس حول أوضاع مراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن التوقيف المؤقّت في المملكة الأردنيّة الهاشميّة، وحدة شؤون مراكز الإصلاح والتأهيل.

المركز الوطني لحقوق الإنسان (2008): التقرير الدوري السادس حول أوضاع مراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن التوقيف المؤقّت في المملكة الأردنيّة الهاشمية، وحدة شؤون مراكز الإصلاح والتأهيل.

هلال، ناجي (2001): العنف في السجن: دراسة اجتماعيّة على عينة من السجناء، المجلّدة 18، العدد 36، أكاديميّة نايف العربية للعلوم الأمنيّة، الرياض.

المراجع الأجنبيّة

Bean, P. (1976). Rehabilitation and Deviance, (London: Routledge & Kegan Paul).

Braswell, M. C., Montgomery, R. H. and Lombardo, L.X., (1994). Prison Violence in America, 2nd, ed., Cincinnati, OH. Anderson Publishing Company.

Bright, Charles. (1996). the Powers of that Punish: Prison and the Politics in the Era of the Big House. 1920-1955. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.

Catoe, W. D. and Harvey, L. (1986). A Review of the Kirkland Correctional Institution Disturbance on April 1, 1986, Columbia, Sc. South Carolina Department of Corrections.

Clemmer, Donald, (1958). The Prison Community, Boston: Mass Christopher.

Cloward, Richard A., Donald R. Cressey, George H. Grosser, Richard H. McCleery, LLogd E. Ohlin, Gresham M. Sykes, and Sheldon L. Messinger. 1960. Theoretical Studies in the Social Organization of the Prison. New York: Social Science Research Council.

Cohen, S. (1983). Social Control Talk: telling stories about correctional change, in P. Garland and D. young (eds) the power to punish, (London: MacMillan).

Dilulio, J. (1987). Governing Prisoners: comparative study of correctional management free press, New York.

Foucault, M. (1977). Discipline and Punish: the birth of the prison. (London: Allen Lane).

Fox, J. (1984). The New Right and Social Justice: implications for the prisoners' movement, crime and social justice, Vol. 20, pp. 63-75.

Fox, V. (1972). Prison Riots in a Democratic Society. Police, 16 (35).

Garland, D. (1985). Punishment and Welfare, (Aldershot: Gower).

Goldstone, Jack, A. (2001). Toward a Fourth Generation of Revolutionary Theory. Annual review of Political Science, 4: 139-87.

Hudson, B. (1984). The Rising Use of Imprisonment: the impact of decarceration policies. Critical Social Policy, Vol. 11, pp. 46-59.

Ignatieff, M. (1978). A Just Measure of Pain: the penitentiary in the industrial revolution, (London: MacMillan).

Kupers, D. Teirry (1999). Prison Madness: the mental health crisis behind bars and what we must do about it? San Francisco, California: Josses Bass, pp. 15-18.

Melossi, D. and M. Pavarini (1981). The Prison and the Factory: origins of the penitentiary system, (London: MacMillan).

Pepper, M. (2003). A Study of Violence Against Prison Staff in HM Prison, Machaberry Available on http://www.mapdsecurity.com.

Peters, E. (1998). Prison Before the Prison: the Ancient and Medieval Worlds, in Morris, N. and Rothman, D.J., the Oxford History of the Prison: the Practice of Punishment in Western Society, New York: Oxford University Press.

Reyes, H. (1998). Health and Human Rights in Prison. Chapter 2, pp. 9-18. World Health Organization Europ. Hipp available on http://www.icrc.org.

Rothman, D. J. (1971). The Discovery of the Asylum: social order and disorder in the new republic, (Boston: Little Brown).

Rothman, D. J. (1980). Conscience and Convenience, the Asylum and its Alternatives in Progressive America, (Boston: Little Brown).

Sykes, Gresham, (1958). The Social of Captives: study of Maximum Security Prison, Princeton University Press.

Tulkens, Hans, (1988). La notion de traitment dans les regles penitentiaries europeen ness in Bulletin dinformation penitentiaries. Conseil del Europe.

Useem, Bert and Jack Goldstone, (2002). Forging Social Order and its Breakdown: riot and reform in US prisons, American Sociological Review, Vol. 67 (August. 499-525).

Useem, Bert and Reisig Michel (1999). Collective Action in Prison: protests, disturbances and riots, Criminology, Vol. 37, No. 4, p. 735.